

## على الخلاف

وثيقة سرية تكشف ربط المساعدات بتغيير السياسات الاقتصادية



اكتشف الأميركيون ان الاردن قد يكون الطرف الأكثر قابلية من السيطرة الفلسطينية كمناعة تواجه مع العاملين على صفقة القرن، (اف ب)



## «سكة الحج» التطبيعية

عمان - أسماء عواد  
دشن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، ووزير المواصلات والاستخبارات إسرائيل كاتس، سكة قطار في تشرين الثاني عام 2016، امتدت من حيفا غرباً وصولاً إلى بيسان شرقاً، الواقعة شمال غور الأردن، وهي تقع بمحاذاة سكة الحجاز القديمة، السكة التي تقطع مرج بني عامر بدات رحلاتها التي تستغرق 8 دقائق منذ نحو عامين، وفي حفل افتتاح «قطار المرج»، قال نتنياهو: «لقد نظرتُ إلى جسور الأردن واليرموك، حيث اعتقد بأن هذا القطار سيكون يوماً قطاراً للسلام. أعلم بأن هذه المقولة تختلف عما يُقال حالياً في محيطنا لكن لدينا اتفاقية سلام مع المملكة الأردنية، ما يعني أن هذه البضائع

## إبراهيم المصين - إيلي حنا

منذ مدة غير قصيرة، يعاني الأردن أزمتا سياسية واقتصادية متنوعة، لكنها المرة الأولى التي يشعر قسم من الجمهور بأن الملك عبد الله الثاني يتحمل مسؤولية مباشرة بسبب عدم تفرغه لمتابعة الأوضاع الداخلية، واعتماده سياسة الولاة والطاعة مع قوى الغرب. وربما من لهجوم مباشر وعلني من قبل الجمهور على خلفية اتهامه بصرف المال العام في ألعاب القمار، وفي ترك زوجته وعائلته يسيطرون على الاقتصاد والتجارة.

لكن الجميع في الأردن، شعباً وحكومة وملكاً، يعرفون أن هذه الدولة تعيش فعلياً على المساعدات الخارجية. وهي مساعدات ترد من دول عربية أو غربية، لكن يطلب أو غطاء أميركي. وفي كل مرة، يحاول الأردن المناورة، يكون الرد بوقف ضخ المساعدات إلى أن جاء التحدي الأكبر مع «صفقة القرن» التي يعيش الملك الأردني، كما شعبه، هاجس أنها ستؤدي إلى قيام دولة فلسطينية على حساب الأردن.

ويحس مصادر دبلوماسية متابعه، فإن أكثر ما أقلق الملك كان في تجاهله من قبل المخططين بدءاً بالولايات المتحدة وبريطانيا وإسرائيل وصولاً إلى السعودية، ووصل به الأمر إلى حد التلويح بأن استمرار تجاهله ومصالح بلاده سيقدم على خطوات لا تخدم هذا الحضور، وخصوصاً في سوريا. وهو أعد أو أعلن - بشكل ضمني - عن مجموعة من الخطوات التي تشمل إرسال وفد من مجلس الأعيان لزيارة الرئيس السوري بشار الأسد، ثم عقد لقاءات على مستوى مسؤولي الاستخبارات، والمباشرة بخطوات عملية تهدف أولاً إلى فتح معبر نصيب بعد تسليمه إلى الحكومة السورية، والدفع إلى مصلحات تسمح بإعادة قسم كبير من النازحين السوريين إلى وطنهم. وحصل خلال هذه الفترة أن سريت عمان بعض المعلومات الأمنية التي تغيد الدولة السورية في مواجهة الإهاب.

كل ذلك أغضب الأطراف الأخرى، وربما كان ولي العهد السعودي محمد بن سلمان الأكثر تعبيراً عن «ضيقه»

من الملك الأردني يقول مقربون من الطرفين إنه، بخلاف تجارب سابقة، فإن «الكيمياء» لم تترك بين ابن سلمان وبين الملك الأردني، حتى أن اللقاءات القليلة بينهما كانت باردة وفيها جدول أعمال محدد وتنتهي غالباً من دون اتفاق عام، وأن ابن سلمان تعهد إذلال عبدالله الثاني عندما قال له: «إن سياستنا الجديدة تقضي بتخلاء الخدمات، ونحن لم نعد جمعية خيرية، وكل ما يجب علينا دفعه، نتوقع المقابل من الطرف الآخر».

لم يكن الملك الأردني يعرف كيفية تحقيق الاختراق لكنه استفاد من عوامل عدة، بينها تراجع نفوذ المحور الذي تقوده السعودية في العراق وسوريا، وانقطاع التواصل مع السلطة الفلسطينية بعد قرار نقل السفارة الأميركية إلى القدس، وظهور مؤشرات على احتجاجات شعبية في الأردن بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة. يهمس أردنيون بأن الاستخبارات الأردنية لم تكن بعيدة عن هذه الاحتجاجات وأن الاحتواء السريع لها لم يكن فقط بسبب إقالة الحكومة بل بسبب الدور السريع الذي لعبته الاستخبارات، والتي تمك اليوم نفوذاً كبيراً جداً، وبما يتناسب مع سياسة الملك نفسه.

الحال أن واشنطن تلقت نصائح أبرزها من إسرائيل بضرورة مراعاة الأردن، ومنع انهياره، حتى أن الغرب لفت انتباه السعودية إلى أن انهيار الأردن ستكون له انعكاسات سلبية على الجوار، وعلى السعودية وإسرائيل على نحو خاص، وبالتالي، صار المطلوب إعادة احتواء الموقف ما يلزم الجميع بالعودة إلى «مخلق الرعاية»، وهو ما حاول الملك الأردني استغلاله إلى الحد الأقصى، فطلب بدعم سريع بخمسة مليارات دولار تُدفع على خمس سنوات، الأمر الذي انتهى البحث حوله في قمة جدة على النصف، علماً أنه لم يجر تحديد طبيعة الإنفاق، وهل المبلغ يخض دعم عجز الموازنة العامة أو دعم مشاريع استثمارية وتشغيلية.

في هذه الأثناء، اكتشف الأميركيون أن الأردن قد يكون الطرف الأكثر قابلية من السلطة الفلسطينية كمناعة تواجه مع الآخرين العاملين على «صفقة القرن»، لا سيما أن الرئيس محمود عباس كان قد المَح اصام مسؤول أميركي، بأن القضية الفلسطينية تواجه محاولات التصفية منذ عقود، لكن الأردن قد يكون الضحية الأولى لصفقة القرن. وهو الكلام الذي قاله مسؤولون إسرائيليون محذرين من اندلاع حرب أهلية في الأردن تُضرب الاستقرار الذي ميّز هذه الدولة لفترة طويلة.

وفي سياق ترتيب الوضع في الأردن، تبين أن الصحاف الإسرائيلي عمل منذ شهور طويلة على التدخل في الحياة عمل الحكومة وسياساتها

رد هذا القانون من لجنة الخدمات النيابية يدعو أنه يتعارض مع قانون «صندوق الاستعمار»، رقم 16 لعام 2016. هذا القانون أثار جدلاً في جلسة مجلس النواب أثناء الجلسة الصباحية لبحث تم استثناء الشركات الإسرائيلية منه في الجلسة الصباحية ليعاد التصويت على مشروع القانون، ويتم التراجع عن هذا الاستثناء، بالنظر لمراد هذه القوانين، يتبين أنه عُمد إلى تاسيس شركة مساهمة تؤسسها الصناديق السيادية العربية ومؤسسات الاستثمار المحلية والعربية والأجنبية، بحيث تنشأ في المملكة صندوق يسمى «صندوق الاستثمار الأردني» يتعمد مشاريع استثمارية ذات استقلال مالي وإداري، وفي ما يخص حقوق تملك واستثمار وتطوير وإدارة وتشغيل المشاريع

## شراء الأردن مجدداً: منعه انهيار حليف السعودية وإسرائيل

عدة ممالك لم يبقَ منها إلا المملكة الأردنية.

داخلياً، لم يفصح الملك في المجال أمام أي جهة للتدخل في هذه الملفات، وتولى هو وديوانه زمام الأمور في العلاقات الخارجية والداخلية، وعلى رغم الاحتجاجات الأخيرة والتي أدت لسقوط حكومة وتكليف أخرى، فإن عمل الحكومة لا يلامس التحركات الدبلوماسية سواءً على صعيد ترتيبات المرحلة المقبلة فلسطينياً أو التطورات في الجنوب السوري وحتى الأحلاف التي يشارك بها الأردن ومنها «التحالف العربي» في اليمن ووصولاً إلى المساعدات التي أعلن عنها في اتفاق مكة، وزير الخارجية، فقط، هو من حافظ على مركزه منذ الدبلوماسية السابقة وهو من يراقب الملك، وقد أعطى ظهور رئيس الاستخبارات إلى جانبه، أهمية أمنية لما يدور.

وفي واشنطن، عقد الملك اجتماعات مكثفة كان من بين أهدافها مسألة دعم منظمة «الأونروا»، وهو من الملفات المقلقة لعمان، لا سيما أن عدد الفلسطينيين المسجلين لدى الوكالة في الأردن يربو عن 40 في المئة من مجموع اللاجئين المسجلين، ومع تراجع خدمات «الأونروا» سيريد

الضحية على الأردن المنهك جراء تداعيات اللجوء السوري. كذلك التقى الملك بوزير الخزانة ستيفن منوتشين ووزير التجارة ويلبور روس، في محاولات لتعزيز وضع الأردن الذي وقّع اتفاقية تجارة حرة مع واشنطن منذ سنوات.

مذكرة ثنائية سرية الشروط الأميركية على الأردن مقابل دعم واشنطن لإرلاند، فرضت عليه العديد من الشروط أبرزها الإصلاح الضريبي Administration Tax، ما أوصله إلى أزمة اقتصادية ومعيشية غير مسبوقة أطلحت حكومة هاني الملقى وأصاب الحكم الملكي بتصدعات.

هناك مذكرة تتعامل بين البلدين حول التعاون الاستراتيجي الذي يحكم المساعدات الأميركية الاقتصادية والعسكرية، والتي يتم تجديدها دورياً ويوقعها وزيراً خارجية البلدين، أما الجديد فهو ما كشفته مذكرة التعامل الأخيرة التي وقّعها الطرفان عن الفترة الممتدة من عام 2018 حتى عام 2022.

مذكرة ثنائية سرية الشروط الأميركية على الأردن

مقابل دعم واشنطن لإرلاند، فرضت عليه العديد من الشروط أبرزها الإصلاح الضريبي Administration Tax، ما أوصله إلى أزمة اقتصادية ومعيشية غير مسبوقة أطلحت حكومة هاني الملقى وأصاب الحكم الملكي بتصدعات.

## من افتتاح وزير المواصلات

## الإسرائيلي بسرايل كاتس لاجد

## خطوط السكك الحديدية

إسرائيل منه، وهو يعيدنا إلى موضوع «مخارجات» اجتماع مكة» ويؤد الدعم التي جاءت من بينها على شكل تمويل من صناديق التنمية للدول التي قدمت المنحة (السعودية والإمارات والكويت) لمشاريع إنشائية. الخط الذي دشنته السلطان عبد الحميد الثاني لتسبب تأييد المسلمين بتسهيل قوافل الحجيج، جاء بعد 118 عاماً لبدءش رحلات تطبيقية بين إسرائيل والسعودية، ستعزّز التعاون الاقتصادي الإسرائيلي-العربي، المثير للمخاوف بعد إتمام مشروع القطار وما يرتب على هذا الربط بين البحر المتوسط والخليج، أن يكون الأردن مجرد مشرع تنفيذي، إسرائيل استخدمته كمنفذ، وفي ما يخص حقوق التدخل في شكل مباشر لحماية استثماراتها المعلنة.



في كل مرة يحاول  
الاردن المناورة يكون  
المساعدات



كان ولي العهد  
السعودي الأكثر  
تعبيراً عن «ضيقه»  
من الملك الأردني



الاقتصادية والمالية والنقدية، وهو ما تظهروه وثيقة سرية حصلت عليها «الأخبار»، من مصدر عربي واسع ومن الواضح أن نوع المحادثات والطلبات الأميركية من الأردن، والتي كان أبرزها القرار الخاص بالسياسة الضريبية التي كانت سبباً لاحتجاجات الجمهور.

لذلك، يمكن القول إن العزلة التي فرضت على النظام الأردني منذ إعلان الرئيس دونالد ترامب القدس عاصمة للكيان الصهيوني في كانون الأول 2017 قد انتهت في شكل عملي خلال الأسبوع الماضي، أو في شكل أدق منذ لقاء مكة (جمع الملكين السعودي والأردني وأمير الكويت ونائب رئيس دولة الإمارات)، حيث لم يعد هناك



يرتبط المشروع  
الأردني بمخارجات  
«اجتماع مكة»



فهي تمس في شكل مباشر مشروع شبكة السكك الحديدية ومشروع الربط الكهربائي مع السعودية، أي أن التحضير لترتيبات المرحلة اللاحقة في الخطط من ناحية الاستثمارات في الأردن يرتبط بصندوق استثمار تدخل جهات عربية وأجنبية فيه ولا تستغنى

## نص المذكرة السرية

حصلت «الأخبار» على نص مسودة مذكرة التفاهم التي كان يناقشها عن الجانب الأردني وزير التخطيط والتعاون الدولي في الحكومة المستقبلية عماد نجيب فاخوري مع السفارة الأميركية في عمان واستكملها بمحادثات مع مسؤولي وزارة الخارجية الأميركية في واشنطن في 2017/10/10، ثم مع وفد أميركي برئاسة نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى ريتشارد البرايت في 2017/10/24، بمشاركة رئيس هيئة التخطيط الاستراتيجية في القوات المسلحة الأردنية العميد نصار العثمانية.

وجاء في المذكرة أنه: «كما حال المذكرتين اللتين رقمتهما في العامين 2008 و2015، فإن مذكرة التفاهم هي مذكرة سياسية تظهر نية الولايات المتحدة تزويد الأردن بتمويل اقتصادي (ESF) وعسكري (FMF) سنوي لمدة محددة تبدأ في السنة المالية 2018، وتعتمد نية الولايات المتحدة بتزويد الأردن بالمساعدات المالية والعسكرية وفق المذكرة على توفير المخصصات اللازمة وأن يتم تخصيصها (من قبل الإدارة والكونغرس)».

وترتبط المذكرة الدعم بالأهداف المطلوب تحقيقها في عدد من المجالات وهي:

- الأهداف العسكرية: مشاركة القوات المسلحة الأردنية في محاربة «داعش» والعمل سوياً مع القوات الأميركية وشراء المعدات والخدمات الدفاعية الأميركية، وإضافة إشارة إلى العطاءات العسكرية بما يؤكد الشراء من مصادر أميركية.

- الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في الأردن وضمان الاستخدام الفعال للمساعدات المالية الأميركية في جهود الإصلاح الأردنية.

لم تحدد المذكرة قيمة المساعدات الاقتصادية والعسكرية إلى الأردن ومجموعها، وربطتها بميزانية من التفاوض، وعلى رغم أن المذكرة لم تخض في تفاصيل متطلبات الإصلاح السياسي

والحكومي كما كانت حاله في مذكرة عام 2015 حول هيئة النزاهة والهيمنة المستقلة للانتخابات لكن المذكرة الجديدة أفردت مساحة خاصة للحدث عن مسألة الإصلاح الضريبي Administration Tax، ولم تضيف مذكرة التفاهم الجديدة ما كانت تضمنته المذكرات السابقة الخاصة بالحدث عن مسألة الإصلاح الضريبي Administration Tax، ولم تضيف مذكرة التفاهم الجديدة ما كانت تضمنته المذكرات السابقة الخاصة بالحدث عن مسألة الإصلاح الضريبي

والحكومي والاقتصادي في الأردن. أبقى المذكرة على نقطة غامضة تتعلق بإعداد مرفق تصفية الولايات المتحدة حول مجالات التعاون، واشترطت على الحكومة الأردنية وضع تصور بأولوياتها في مجالات التعاون قبل الشروع في التفاوض مع الجانب الأميركي.

وعلمت «الأخبار» أن الأردن سعى لزيادة مدة المذكرتين من ثلاث سنوات، كما كانت تريد واشنطن، إلى خمس سنوات ربطاً بشروط البنك الدولي والمؤسسات الدولية التي وضعت سقفاً زمنياً لمسألة الإصلاح المالي وعلى أساس خمس سنوات.

كذلك، طلب الجانب الأردني خلال المفاوضات بأكبر قدر من الحوالات النقدية Cash Transfer لدعم الموازنة، خصوصاً أن مؤسسات الرقابة المالية الدولية قد خفضت مؤشرات الأردن المالية من BB+ إلى B- نتيجة ازدياد العجز في الموازنة التي ترتامت مع انتعاش المنحة الخليجية.

في الأرقام المتعلقة بالمساعدات المالية، تضمنت المذكرة سعياً لرفع مستوى الدعم الكلي إلى مليار ونصف المليار دولار سنوياً، وطلب الأردن برفع الحد الأدنى للمساعدات الاقتصادية إلى 750 مليون دولار، والحد الأدنى للمساعدات العسكرية إلى 350-400 مليون دولار.

